

ارتفاع أرباح «أهلي» إلى 35.43 مليون دينار

أعلن البنك الأهلي «أهلي» عن بياناته المالية السنوية للعام الماضي المنتهي في 31 ديسمبر 2013 مُحقّقاً أرباحاً بلغت 35.43 مليون دينار تقريباً مقابل أرباح بنحو 30.03 مليون دينار للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012. بارتفاع في الأرباح يُقدّر بنحو 18 في المئة. وبحسب موقع البورصة الكويتية، فقد بلغ عائد السهم الواحد للبنك بنهاية العام الماضي 22 فلساً مقابل 19 فلساً عائد السهم الواحد في عام 2012.

وأوصى مجلس إدارة البنك بتوزيع أرباح نقدية عن العام الماضي بنسبة 13 في المئة من القيمة الاسمية للسهم «13 فلس لكل سهم». علماً بأن هذه التوصيات تخضع لموافقة الجمعية العمومية للبنك والجهات المختصة بذلك.

تشهد تراجعاً بسبب ارتفاع أسعار العملات

«الوطني»: الأنظار تتوجه نحو الصين والأسواق الناشئة

0.6 في المئة. اقترح البنك الوطني السويسري في خطوة غير متوقعة زيادة حجم الاحتياطي للبنوك السويسرية المخصص لحماية مواقعها والمدعومة من خلال العقارات السكنية، وذلك من نسبة 1 في المئة إلى 2 في المئة، حيث قام البنك الوطني السويسري باتخاذ العديد من التدابير من أجل الحد من ارتفاع أسعار المساكن للفترة الحالية، إلا أن ذلك لم يمتنع الأسعار من الارتفاع بشكل مطرد لتصل إلى نسبة تضخم أقل بنحو 5 في المئة عن الحد الاعلى لها الذي بلغته خلال عام 1989.

أداء ممتاز تشهد المملكة المتحدة

أشار محافظ بنك انكلترا المركزي مارك كارني أن البنك سيعتمد نهجاً جديداً خلال الشهر القادم وذلك من أجل معرفة ما إذا كان مستعداً للقيام برفع نسبة الفائدة، وأضاف كارني إلى أن لجنة السياسة النقدية قد تقبل على أحداث تعديل في إطار بيان التوقعات الإرشادية مع وصول نسبة البطالة إلى 7 في المئة، حيث من المتوقع أن تراجع نسبة البطالة إلى 7 في المئة مع صدور المعطيات الاقتصادية خلال الشهر القادم، أي بعد أسبوع من صدور تقرير التضخم لشهر فبراير.

بالإضافة إلى ذلك، شدد كارني على أن القرار المذكور سيكون صادراً بالكامل من لجنة السياسة النقدية، إلا أنه قلل من احتمال أن يتم القيام بخفض مستوى البطالة المستهدف إلى نسبة 6.5 في المئة أو ما دون، حيث أعرب عن تروده في التركيز مجدداً على عامل متغير واحد فقط، وبالتالي فقد اقترح كارني أن السياسات المتبعة ستهدف إلى المحافظة على عملية التعافي الاقتصادي وليس فقط على التركيز على حجم الطلب في البلاد.

بداية ضعيفة للصين مع عام 2014

تراجع مؤشر PMI الصناعي الصيني لشهر يناير إلى أدنى مستوى له خلال فترة الأشهر الستة الأخيرة وذلك ليصل عند 49.6، بعد أن بلغ مستوى 50.5 خلال شهر ديسمبر، وفي حين أن التقارير المتعلقة بالمنتجات المحلي الصيني للربع الرابع والصادرة هذا الأسبوع قد شككت مفاجأة للسوق، إلا أنها قد تسبب ببروز بعض المخاوف في أن تراجع وتيرة النمو الاقتصادي للبلاد خلال النصف الأول من السنة على غرار ما حصل عام 2013، ثم لتبدأ بالتحسن من جديد مع حلول النصف الثاني من السنة.

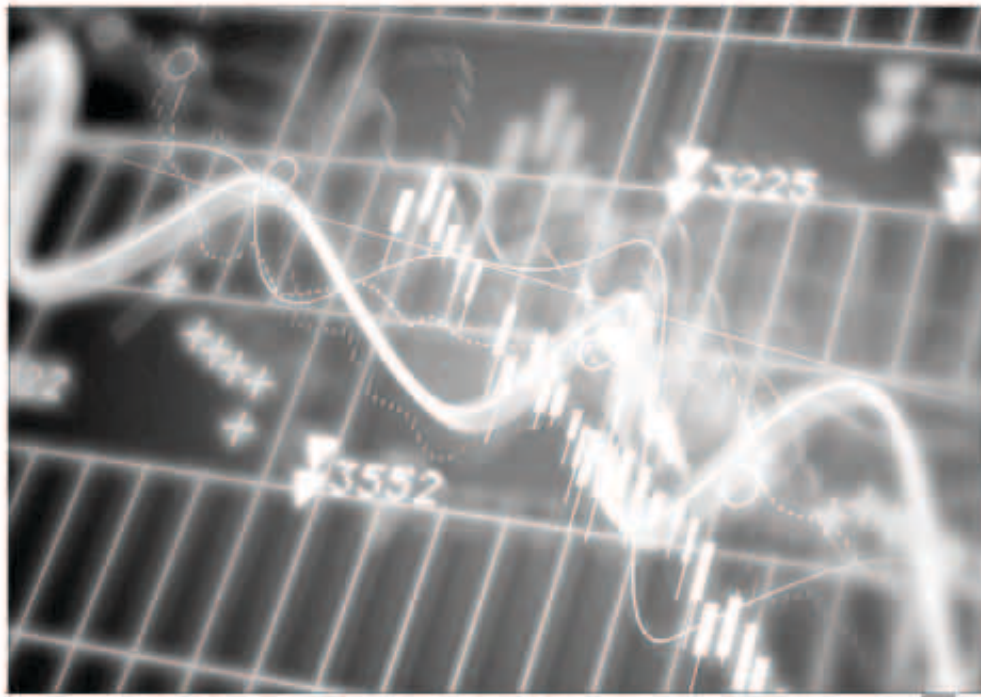
صرّح محافظ البنك المركزي الياباني كورودا أن البنك المركزي قد صرف النظر عن القيام بالمزيد من التدابير المتعلقة بالتفسير الكمي باعتبار أن الأسعار قد بدأت ببلوغ مستوى التضخم المستهدف من قبل البنك، وأضاف أن البنك سيستمر باعتماد السياسة الحالية وذلك في حال تحولت المخاطر المحيطة إلى واقع.

المنصب الصحيح

ويبين من أبرز الإنشاء التي احتلت العناوين هذا الأسبوع هو نجاح اسبانيا في إصدار سندات بقيمة 10 مليارات يورو، في خطوة تعتبر الأكبر في عمليات بيع السندات تقوم بها البلاد على الإطلاق، وهو الأمر الذي نتج عنه تراجع أسعار السندات الأوروبية إلى أدنى المستويات، من ناحية أخرى، بلغ حجم الطلب على هذه السندات ما يقارب 40 مليار يورو، وبحثت قامت اسبانيا بتغطية حوالي 20 في المئة من نسبة التموليات الخاصة لعام 2014، وبالتالي فإن القدرة التغطية للحكومة الإسبانية والمتعلقة بالدين العام تبدو جيدة بشكل عام خاصة وأن صندوق النقد الدولي قد رفع نسبة التوقعات المتعلقة بالنمو الاقتصادي الإسبانية بمقدار 3 أضعاف، وذلك من نسبة 0.2 في المئة إلى نسبة

الأكبر تميزاً في المنطقة. وبدأت على ما سبق، فقد بلغ مؤشر PMI الأوروبي عند مستوى 53.2 بدلاً من مستوى 52.5 المتوقع، أما مؤشر PMI المركب فقد أشار إلى نمو في عمليات الإنتاج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول بنسبة 0.3 في المئة، بالإضافة إلى ذلك، ارتفع حجم الحساب الجاري في منطقة اليورو بشكل فاق التوقعات وذلك عند 27 مليار يورو، مسجلاً فائضاً جديداً هو الأكبر على الإطلاق وذلك بفضل الارتفاع الحاصل في حجم الصادرات.

وقال التقرير تشهد منطقة اليورو صدور العديد من الإنشاء الاقتصادية الجديدة خاصة وأن مؤشر PMI لنطاق الصناعة وقطاع الخدمات قد سجل ارتفاعاً على نطاق واسع خلال الفترة الحالية، حيث أن المؤشر الفرنسي قد فاق التوقعات بالرغم من أنه ما يزال يؤثر سلباً على عملية التعافي الاقتصادي الأوروبية، كما أعربت عن بعض المخاوف المتعلقة بتراجع نسبة التضخم عالمياً.



تراجع الاسواق العالمية

سيفوق التوقعات السابقة، جدر الإشارة إلى أنه في حال تراجع سعر الدولار الكندي، فإن الأمر سيشكل دعماً للصادرات الكندية يكون كافياً لتحقيق نمو اقتصادي ملموس وذلك من دون أن يحتاج البنك المركزي إلى خفض نسبة الفائدة من جديد.

الاسواق الأوروبية

وقال التقرير تشهد منطقة اليورو صدور العديد من الإنشاء الاقتصادية الجديدة خاصة وأن مؤشر PMI لنطاق الصناعة وقطاع الخدمات قد سجل ارتفاعاً على نطاق واسع خلال الفترة الحالية، حيث أن المؤشر الفرنسي قد فاق التوقعات بالرغم من أنه ما يزال يؤثر سلباً على عملية التعافي الاقتصادي الأوروبية، كما أعربت عن بعض المخاوف المتعلقة بتراجع نسبة التضخم عالمياً.

أشار المحللون الاقتصاديون إلى أنه في حال لم يتم تفعيلها فإنه من المرجح أن تتراجع نسبة البطالة بشكل ملحوظ خلال شهر يناير وذلك إلى مستويات غير متوقعة، أما في حال أقدام الكونغرس على تنفيذ هذه التعويضات مع أثر رجعي، فعلى الأرجح أن تراجع المتوقع حدوثه في نسبة البطالة سيكون متاخراً وذلك إلى حين حلول شهر أبريل، وحيث أن التراجع المذكور لن يكون مرتبطاً بالتعويضات التي يشهدها سوق العمل في البلاد.

وبناء على البيانات الصادرة عن مكتب إحصائيات العمل، فإن عدد المستفيدين من تعويضات البطالة سيترجع بشكل ملحوظ مع انتهاء العمل بهذه التعويضات.

تراجع الدولار الكندي

وأشار من الملاحظ أن حالة من

المركزي التركي يتدخل في أسواق العملات الأجنبية لتقديم الدعم إلى اللير التركي

مع ادخال ما قيمته 3 مليارات دولار ريكي من أجل موازنة سعر الصرف، والذي بدأ يعاني من عيب الضغوطات منذ أن امتنع البنك المركزي عن رفع أسعار

الفائدة يوم الـ 21 من شهر يناير. وبإوضح التالي فإن كافة هذه العوامل مجتمعة قد تسببت بانصراف السوق عن الأسواق الناشئة وذلك نحو أسواق العملات الأكثر أمناً مثل الجنيه الاسترليني واليورو والفركت السويسري والين الياباني، هذا وقد أقلل اليورو الأسبوع عند أعلى مستوى له تقريباً عند 1.3678، في حين أن أداء الجنيه الاسترليني كان قوياً كذلك حيث بلغ سعر الجنيه 1.6482.

قرارات الكونغرس وأضاف التقرير تراجع عدد المستفيدين من تعويضات البطالة إلى 1.32 مليون شخص مع حلول يوم 28 ديسمبر عام 2013، وقد

قال تقرير البنك الوطني بالرغم من أن عام 2014 قد شهد بداية ضعيفة بعض الشيء، إلا أن الأسبوع الماضي قد ساهم بقلب الأوضاع أمام المستثمرين والمراقبين في السوق، حيث أن يوم الخميس قد حمل بعض المفاجآت على أثر التحسن الحاصل في نسبة العمالة في المملكة المتحدة، في حين أقال البنك المركزي الكندي في تصريحاته بأنه لن يقدم على رفع نسبة الفائدة بالرغم من كافة التوقعات.

وأشار بالإضافة إلى ذلك، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مفاجأة أخرى للسوق خاصة مع صدور التقارير المتعلقة بمؤشر PMI الأمريكي، مع العلم أن التراجع الحاصل في سعر الدولار الأمريكي قد لا يكون سبباً للمخاوف المتعلقة بتعديل برنامج الحوافز، أما السبب الرئيسي وراء ارتفاع أسعار العملات الأوروبية وسعر الين الياباني فتتمثل بالإنشاء الصادرة عن المنطقة الأوروبية، حيث تراجع مؤشر PMI لبنك HSBC الصيني إلى ما دون مستوى 50 وذلك عند 49.6، وهو ما شكّل خيبة أمل للسوق.

وبين أما أبرز الإنشاء الصادرة عن المنطقة الأوروبية فتتمثل بصدور البيانات الاقتصادية الإيجابية لمؤشر PMI لقطاع الصناعي وقطاع الخدمات، كما توجه البنك الوطني السويسري بطلب إلى البنوك السويسرية يقضي بزيادة حجم رأسمالهم والمتعلق بالتحويلات السكنية وذلك من نسبة 1 في المئة إلى 2 في المئة.

وقال من ناحية أخرى، فإن الأسواق الناشئة تشهد فترة عصيبة منذ بداية عام 2014، فالصين ما تزال تعاني من مسالة الديون المصرفية، وتركيا تشهد تدخل البنك المركزي التركي في سوق العملات الأجنبية من أجل تقديم الدعم إلى اللير التركي.

في استبيان «غلوبل فاينانس» السنوي حول أفضل البنوك العالمية

«الكويت الوطني» أفضل بنك للتمويل التجاري لعام 2014



الدجاني يتسلم جائزة أفضل بنك للتمويل التجاري في الكويت 2014

للمرة السادسة على التوالي، فاز بنك الكويت الوطني بجائزة أفضل بنك للتمويل التجاري في الكويت للعام 2014، وذلك في استبيان مجلة جلوبل فاينانس السنوي حول أفضل البنوك العالمية في مجال التمويل التجاري بناء على آراء مئات الخبراء والمحللين في قطاع التجارة وكبار المستشارين والمديرين التنفيذيين حول العالم.

وقد جرى تسليم الجوائز في احتفال خاص أقيم في لندن بحضور حشد من كبار المصرفيين ورجال الاقتصاد والأعمال والإعلاميين. وقد تسلّم الجائزة نيابة عن البنك مدير عام بنك الكويت الوطني في لندن فوزي الدجاني.

وقالت جلوبل فاينانس إن بنك الكويت الوطني في قائمة البنوك العالمية التي توفر أفضل الحلول لتلبية احتياجات الشركات لتمويل مبادلاتها التجارية العابرة للحدود، وقد جرى اختيار أفضل بنوك العالم في التمويل التجاري بناء على ما توفره من حلول لتلبية احتياجات الشركات لتمويل مبادلاتها التجارية العابرة للحدود.

وأكد أن بنك الكويت الوطني

هو أفضل بنك للتمويل التجاري استناداً إلى حجم التمويل الممنوح للمبادلات التجارية والانتشار الجغرافي وجودة خدمة العملاء وتنافسية الأسعار، إلى جانب

المجلة: أفضلية المصرف جاءت بناء على حجم التمويل والانتشار الجغرافي وجودة الخدمة وتنافسية الأسعار وتطور الأنظمة

ونيو يورك والصين وسنغافورة إلى جانب البحرين ولبنان وقطر والسعودية والإمارات والأردن والعراق ومصر وتركيا.

ويحتفظ بنك الكويت الوطني بأعلى التصنيفات الائتمانية بإجماع وكالات التصنيف العالمية «فيتش» و«موديز» و«ستاندرد أند بورز». كما يحتفظ بموقعه بين أكثر 50 بنكاً أماناً في العالم للمرة الثامنة على التوالي.

وعالمية تصل إلى 170 فرعاً في أربع قارات حول العالم وتغطي أهم عواصم المال والأعمال الإقليمية والعالمية وتنتشر في لندن وباريس وجنيف

والأنظمة التقنية الأكثر تطوراً المعتمدة. كما اعتمدت «غلوبل فاينانس» في تقييمها على آراء. ويتمتع بنك الكويت الوطني بأوسع شبكة فروع محلية

«التجاري» يعلن أسماء الفائزين في «حساب النجمة»

كويتي تقام في العيد الوطني والتحرير، عيد الفطر، وعيد الأضحى المبارك بالإضافة إلى ذكرى تأسيس البنك في 19 يونيو. يفتح حساب النجمة ببلغ 500 د.ك. والتأهل لدخول السحب اليومي بعد فترة أسبوع وسحوبات المناسبات بعد فترة شهرين. علماً بأن حساب النجمة يمنح عملاء أكبر عدد من الفرص للربح حيث يحصل العميل على فرصة للربح مقابل

5 - معزز شفيق عبدالعزيز بجائزة قيمتها 7000 دينار كويتي لكل منهم. ويتميز حساب النجمة الجديد بتأهيل عملائه الفوز بجائزة يومية قدرها 7000 دينار كويتي، لينفرد البنك التجاري بتقديم أكبر جائزة سحب يومي، بالإضافة إلى أربعة سحبيات كبرى تجرى خلال العام تبلغ قيمة كل جائزة منها 100.000 دينار

أجرى البنك التجاري الكويتي السحب اليومي على «حساب النجمة»، في المركز الرئيسي للبنك، بحضور وزارة التجارة والصناعة ممثلة ندى الفضالة، وقد فاز كل من:

1 - يسري عزيز عطية الله
2 - منصور سليمان العززي
3 - فوزي أحمد الشهران
4 - ناصر عبدالكريم محمد

خلال لقائه مع رئيس غرفة التجارة والصناعة

نخلة: «السفارة الفرنسية» تسعى لدعم

وتنمية التبادل التجاري بين البلدين



الغانم مستقبلاً السفير الفرنسي

البلدين في شتى القطاعات، وأشار إلى أهمية العمل المشترك بين الغرفة والسفارة لتنمية التعاون الثنائي وزيادة الاستثمارات المشتركة، وذلك من خلال تبادل زيارات الوفود التجارية بين الطرفين واستعراض الإمكانيات التي يجب استغلالها لتعزيز العلاقات التجارية، وأضاف سعادة السفير

بأنه يتطلع إلى أن تتمر اجتماعات الدورة الثالثة عشر للجنة الكويتية الفرنسية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري التي ستعقد خلال الفترة من 17 - 18 فبراير 2014 عن نتائج ملموسة، مؤكداً أهمية مشاركة ممثلي القطاع الخاص الكويتي في هذه الاجتماعات وأثرها في دعم الأهداف التي يسعى لها الطرفين.

في نهاية اللقاء أعرب السفير الفرنسي عن خالص امتنانه وتقديره لغرفة تجارة وصناعة الكويت على تعاونها الدائم، وما تقدمه من خدمات لتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين.

استقبل على محمد نتيان الغانم - رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت بمكتبه أمس كريستيان نخلة - السفير الفرنسي لدى دولة الكويت، وحضر اللقاء رباح عبدالرحمن الرباح - مدير عام الغرفة.

وقد تم خلال هذا اللقاء بحث سبل تنشيط العلاقات الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري وإقامة مشروعات استثمارية مشتركة بين البلدين الصديقين، وتعريف أصحاب الأعمال في البلدين بالمناخ الاقتصادي وتشجيع إقامة معارض للمنتجات الفرنسية في دولة الكويت، وأوضح الغانم بأن الغرفة على أتم الاستعداد لتقديم كافة خدماتها للشركات الفرنسية، واستقبال الوفود التجارية ونشر الفرص الاستثمارية المتاحة في فرنسا على أعضائها المهتمين.

ومن جانبه، أكد نخلة على سعي السفارة الدائم لتنمية التبادل التجاري القائم بين